

## الفصل الثاني :

### مدخل للمنظمات الاقتصادية الدولية ونشأة صندوق النقد الدولي.

#### الأهداف التعليمية:

- 1- تكوين نظرة متكاملة لدى الطالب عن المنظمات الدولية الاقتصادية.
- 2- فتح آفاق المعرفة لدى الطالب حول المنظمات الدولية وكيفية الترابط بينها.
- 3- إبراز دور المنظمات الدولية الاقتصادية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية .
- 4- إبراز التطور الملاحق على مستوى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية.

**تمهيد :** تعد المنظمات الدولية الاقتصادية من أهم أشخاص القانون الدولي الاقتصادي ، نظرا لطبيعة النشاطات التي تمارسها هذه المنظمات ، والتي تنصب على الجوانب الاقتصادية التي تحددها موائيقها المنشأة ، أو التي تطورت نتيجة ممارساتها ( الشركات المتعددة الجنسيات – المنظمة العالمية للتجارة ) .

- وعليه فان دراستنا تنصب على المنظمات الاقتصادية ( التجارية والمالية والنقدية) الدولية والتي لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة .
- فتنظيمها على المستوى العالمي لم يظهر الا في أعقاب الحرب العالمية الثانية : حيث منظمة الأمم المتحدة عام 1945- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنتي 1944-1945. ومؤسسة الجات 1947- المنظمة العلمية للتجارة سنة 1995.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى العناصر الآتية :

**1-تعريف المنظمة الاقتصادية الدولية :** مؤسسة دائمة تنشئها مجموعة من الدول بقصد التعاون والتنسيق في مجال الاقتصادي معين . وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية والإرادة الذاتية لدى مباشرتها لاختصاصاتها المحددة في ميثاق انشائها.

#### 2-أهداف المنظمات الاقتصادية الدولية :

- المساهمة في تطوير مستوى المعيشة
- معالجة المشاكل بين الدول
- اتخاذ القرارات الاجتماعية بخصوص العديد من الأمور الدولية
- تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية
- تشجيع التعاون الدولي
- تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء وحماية مصالح الدول

### 3-نشأة صندوق النقد الدولي وأهدافه :

#### أ- مفهوم صندوق النقد الدولي.

وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة أنشأت بموجب اتفاقية بريتن وود سنة 1945 للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في نظام النقد الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الازمات وأطلق عليه اسم الصندوق حتى يتمكن ان يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون للتمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات .

#### ب- أسباب إنشاء الصندوق (مشكلة السياسة النقدية بين الحربين العالميتين):

العودة إلى نظام الذهب في فترة ما بين الحربين العالميتين ، نظرا لما كان يحققه من استقرار نقدي في العلاقات الدولية . غير أن هذه التجربة لم تكن ناجحة لأن السلطات النقدية في المجتمع الدولي وجدت أن الذهب لم يعد نظاما مجديا لحكم العلاقات النقدية الدولية .  
وعليه فإن العودة إلى نظام الذهب بين الحربين لم يكن إلا من أجل اعتماد سعر صرف ثابت ، وخاصة الدول التي كانت معدلات التضخم فيها مرتفعة .

وقد كانت الظروف المحيطة بالاقتصاد العالمي في ظل نظام الذهب توحى بقرب انهياره . أما اسباب المباشرة لهذا الانهيار فهو دوام الاختلال في ميزان المدفوعات سلبيا ، مما أدى إلى استمرار استنفاد احتياطياتها الذهبية ودوام اختلال موازين دول أخرى ايجابيا . وقد أدى هذا الوضع إلى انقسام الدول إلى فئتين : فئة تفتقر إلى الأرصدة الذهبية ، وأخرى تتراكم لديها الأرصدة الذهبية . وعلية لجأت دول الفئة الأولى إلى الاقتراض من دول الفئة الثانية ، وعندما عجزت بعض الدول عن الوفاء بديونها اضطرت للخروج على نظام الذهب بدأ من سنة 1931.

ومنذ ذلك الوقت انتهت مرحلة ثبات سعر الصرف . وبدأت مرحلة تقلبات أسعار الصرف في ظل نظام العملة الورقية غير قابلة للتحويل . وقد نجح النظام الجديد قرابة 05 سنوات . حيث تمكنت الدول التي اتبعت نظام حرية سعر الصرف من تحقيق إنعاش اقتصادي متفاوت النسبة، بيد ان هذا النجاح كان محدودا ومشوبا بأضرار فادحة ، ترتبت على التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف بسبب تنافس الدول على تخفيض العملة الخارجية لعملاتها ، أملا في تحقيق مكاسب على حساب بعضها بعضا ، لأن من شأن تخفيض العملة أن يؤدي إلى التنافس على الصناعة التصديرية بسبب إقبال الخارج عليها ، لأن انخفاض سعرها الناجم عن تخفيض قيمة العملة . وقد كانت الدول تلجأ إلى هذا الأسلوب للخروج من حالة الكساد التي تصحب التقلب في أسعار الصرف.

## ج- الخلفية التاريخية لنشأة الصندوق.

أدت السياسات النقدية الانفرادية إلى إلحاق الضرر بالعلاقات الدولية الاقتصادية، فشعرت الدول بالحاجة إلى التعاون النقدي الدولي للخروج من الأزمات التي سببتها السياسات التنافسية غير المنتظمة. وهكذا أنشئ بنك التسويات الدولية عام 1930، كما انعقد مؤتمر اقتصادي دولي في لندن سنة 1933 لمعالجة المشكلات النقدية ولكنه لم يحقق نتائج إيجابية مباشرة .

وفي عام 1936 عقدت اتفاقية ثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بقصد التعاون على الحد من تخفيض العملة والتشاور حول سياسة الصرف، ولكن تأثير هذه الاتفاقية في معالجة المشكلات التي ثارت في ذلك الوقت كانت محدودة لقلة عدد أطرافها ، ولأنها كانت اتفاقية مبادئ أكثر من كونها اتفاقية تتضمن التزامات محددة اتجاه عاقيديها . أضف إلى ذلك عدم وجود موارد مشتركة يمكن للدول أن تلجأ إليها في الأوقات التي تقل فيها احتياطياتها من العملة الأجنبية . ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وضع المجتمع الدولي امام جملة من الحقائق التي لا يمكن تجاهله ، وهي أن العالم أصبح متشابكا في مصالحه ومشكلاته الاقتصادية ، وأن التدابير التي تتخذ دولة ما لمعالجة أزمتها النقدية الداخلية ، لا بد أن تؤثر على الدول الأخرى المتعاملة معها في مجال المبادلات الاقتصادية ، وأن أي حلول للمشكلات متعددة الأطراف لن تكون ناجعة ما لم تكن متسمة بالجماعية . وعليه أصبحت الحاجة ماسة لوجود نظام يمكن للدول أن تقوم من خلاله بإجراء التعديلات في أسعار الصرف بالاتفاق فيما بينها لتصحيح الاختلال الذي يطرأ على موازين مدفوعاتها. بيد أن أي إجراء من هذا النوع يتطلب وجود موارد كافية من العملات الأجنبية تستطيع السلطات النقدية في مختلف الدول أن تعتمد عليها في تصحيح الاختلال . لذلك جرت محادثات بين الدول حول الوسيلة التي يمكن بموجبها تأمين الموارد من العملات الأجنبية للتدخل في السوق النقدية ، ولإيجاد آلية موحدة يعتمدها المجتمع الدولي بهذا الخصوص.

وفي أواخر الحرب العالمية الثانية خطط المنتصرون ( الولايات المتحدة الأمريكية -بريطانيا) للنظام النقدي الدولي الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية النقدية . وقد كانت المشروعات التي تم تقديمها انعكاسا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والقوة التي تتمتع بها كل دولة على حدى ، أكثر من كونها تعبيراً عن النظام الأكثر صلاحية لحكم العلاقات الدولية النقدية. من أبرز الخطط مشروع كينز ووايت.

**مشروع كينز(وزير المالية البريطاني) :** يركز على محورين أساسيين الأولى إنشاء مؤسسة دولية للنقد سماها اتحاد المقاصة الدولية والثانية خلق عملة دولية سماها البانكور .

**مشروع وايت ( رئيس إدارة البحوث النقدية بوزارة الخزانة الأمريكية):** ركزت على إنشاء صندوق دولي لاستقرار أسعار الصرف وقد كانت هذه الخطة النواة الأولى لإنشاء صندوق النقد الدولي ولكن المشروع تأثر قليلا بخطة كينز.

يضاف إلى ذلك مشروعات تقدمت بها دول أخرى مثل كندا وفرنسا والصين ، إلى أن ظهرت مبادئ مشروع مشترك لمجموعة من الخبراء الذين أوصوا بإنشاء صندوق النقد الدولي. وقد كان التأثير وضحا للمشروع الأمريكي ( اذ جاء مشروع الصندوق مستوحى من خطة وايت مع بعض التعديلات). بعد دعت الولايات المتحدة الأميركية 44 دولة إلى مؤتمر برتن وودز ، الذي انعقد في شهر أوت 1944 وتمخضت عنه منظمتان دوليتان هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ، وفي 27 ديسمبر 1945 دخل اتفاق الصندوق حيز التنفيذ . وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق في الفترة من 04 إلى 08 مارس 1946 في سافانا بولاية جورجيا الأمريكية حيث تم اختيار واشنطن مقرا للصندوق والبنك الدوليين . وفي سبتمبر 1946 اجتمع ممثلو 40 دولة وانطلقت الدورة الأولى لمجلس محافظي الصندوق ، وفي 18 ديسمبر 1946 نشر الصندوق أول قائمة بأسعار صرف عملات 32 دولة من الدول الأعضاء فيه ، وبدأ أول عملياته في 01 مارس 1947.

### د- أهداف الصندوق :

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي:

- 1- منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة وبهذا تساعد الدول الأعضاء بتصحيح الأوضاع غير الملائمة لميزان المدفوعات دون الحاجة لاتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي
- 2-- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول اطارا للتشاور فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية
- 3- العمل على تقصير امد فترات التي تخنل فيها ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وللوصول الى هذا الهدف فان الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية كي تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات
- 4- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين بلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .

### هـ- الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق النقد الدولي:

#### الهيكل التنظيمي :

يعمل العديد من الأفراد ولديهم انطباع بأن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة ذات سلطة عظيمة واستقلالية كبيرة، ويفترضون أنه يقرر أفضل السياسات الاقتصادية لكي يتبعها أعضائه، ثم يملئ هذه القرارات على أعضائه، وبعد ذلك يتأكد أن أعضائه تعمل وفقها. ولا يوجد شيء أبعد عن الحقيقة من تلك المقولة. فبالإضافة لكونها غير مملات من قبل الصندوق، فإن الأعضاء أنفسهم يملون على الصندوق السياسات التي سوق يتبعونها. ويجري تسلسل الأوامر بوضوح من حكومات البلدان الأعضاء إلى الصندوق وليس بالعكس. وعند تحديد التزامات الأعضاء الفرديين قبل الصندوق، أو عند إتمام تفاصيل اتفاقيات

القروض مع أحد الأعضاء، فإن صندوق النقد الدولي لا يتصرف من فراغ، وإنما كوسيط بين إرادة أغلبية جميع الأعضاء وهذا البلد العضو.

## **1- مجلس المحافظين :**

وهو أعلى حلقة في سلسلة السلطة، ويتكون من محافظ من كل دولة عضو، و156 محافظا مناوبا. ونظرا لأن المحافظين ومناوبيهم هم وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية، فإنهم يتحدثون رسميا عن حكوماتهم. وتختص اللجنة المؤقتة بتقديم المشورة بشأن إدارة النظام النقدي الدولي، كما تقدم لجنة التنمية النصح بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الأكثر فقرا. ونظرا لانشغال المحافظين ومناوبيهم بالعمل المتواصل في بلادهم، فإنهم لا يجتمعون معا إلا في الاجتماعات السنوية للتعامل مع شؤون الصندوق بصورة رسمية وكمجموعة واحدة. وأثناء بقية العام، ينقل المحافظون رغبات حكوماتهم لتدخل في نطاق العمل اليومي لصندوق النقد الدولي عن طريق ممثليهم.

## **2- مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي :**

والذي يقع بالمقر الرئيسي في واشنطن. ويشرف المديرين التنفيذيين البالغ عددهم مديرا، والذين يجتمعون في جلسات رسمية ثلاث مرات كل أسبوع على الأقل، على تنفيذ السياسات التي تحددها الحكومات الأعضاء من خلال مجلس المحافظين .

وفي الوقت الحاضر، يمثل سبعة مديرين تنفيذيين بلدانا بمفردها – وهي بلدان الصين وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما المديرين التنفيذيين الخمس عشرة الآخرون، فيمثل كل منهم تكتلا للبلدان الباقية البالغ عددها 189 بلدا. ونادرا ما يتخذ المجلس التنفيذي قراراته على أساس التصويت الرسمي، ولكنه يعتمد على تحقيق الإجماع بين أعضائه، وهو الإجراء الذي يقلل من احتمالات حدوث المواجهة على القضايا الحساسة ويعزز من الاتفاق على القرارات التي تم التوصل إليها.

ولصندوق النقد الدولي هيئة موظفين تتكون من حوالي ألفي فرد .

### **3- مدير عام الصندوق :**

والذي يعتبر أيضا رئيس المجلس التنفيذي الذي يختاره. وجرى العرف على أن يكون العضو المنتدب شخصا أوربيا، أو على الأقل شخص غير أمريكي. ( كما جرى العرف أيضا على أن يكون رئيس البنك الدولي شخصا أمريكيا ).

ومدة عقد مدير عام الصندوق عادة ما تكون خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على ان لا يكون محافظا في الصندوق أو مديرا تنفيذيا .

كما يحدد السن ب خمس وستين سنة عند تعيينه.

### **4-- هيئة موظفي الصندوق :**

ويتم اختيار الهيئة الدولية للموظفين من حوالي 100 بلد، وتتألف أساسا من الاقتصاديين إلى جانب المتخصصين في الإحصاء والعلماء في البحوث والخبراء في المالية العامة والضرائب وعلماء اللغويات والمكتبة والعمالة المساعدة. ويعمل معهم أعضاء هيئة الموظفين في المقر الرئيسي للصندوق بواشنطن، على الرغم من وجود عدد قليل يتجه للمكاتب الصغيرة في باريس وجنيف وبالأمم المتحدة في نيويورك أو يمثل الصندوق في مهام مؤقتة في البلدان الأعضاء. وعلى خلاف المديرين التنفيذيين، الذين يمثلون بلدانا معينة، فإن أعضاء هيئة الموظفين هم موظفون دوليون، وهو ما يعني أنهم يعنون بشؤون الدول الأعضاء في مجموعها عند تنفيذ سياسات الصندوق، ولا يمثلون المصالح القومية لدولهم.

### **التنظيم المالي لصندوق النقد الدولي**

#### **1-نظام العضوية**

وهي مقصورة فقط على البلدان او الدول اي انها غير متاحة للمنظمات والجمعيات المختلفة فالعضوية غير متاحة للأشخاص غير الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات والصندوق لا يشترط لاكتساب عضويته ان تكون الدولة عضوا في الامم المتحدة

منذ قيام الصندوق وأعضاءه في تزايد متواصل حتى وصل الى 189 عضوا حسب تقرير 2019 حددت حصة كل عضو فيه وفقا للدخل القومي للدولة العضو ولمدخراتها المالية وميزانها التجاري وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الاخرى ويتوجب على الدولة العضو ان تدفع 25 من المائة من حصتها اما بالذهب او بالدولار 75 من المائة الباقية بعملتها الخاصة.

وتنقسم العضوية الى عضوية اصيلة وتخص الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز وانضمت الى الصندوق قبل سنة 1946 اما الدول الاخرى فتعد اعضاء منظمة فقط وهذا لا يعني وجود اختلاف في الحقوق والواجبات بين الاعضاء الاصليين والمنظمين لكن هناك اختلاف من الناحية العملية في المنظمات الدولية الاقتصادية

وشروط الانضمام الى عضوية الصندوق يحددها مجلس محافظي الصندوق وفقا الى مبادئ تتفق مع تلك المطبقة على البلدان الاخرى التي اكتسبت عضوية الصندوق.

كما انه لكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق بعد ابلاغه بذلك خطيا وعند ذلك يصبح الانسحاب ساري المفعول وإذا ما عجز احد الاعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في الاتفاق فيمكن ان يطلب منه الانسحاب من العضوية.

## 2-نظام الحصص

تمثل اشتراكات الحصص مكونا اساسيا في موارد الصندوق المالية وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الاساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي ,وحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على اساسها الحد الاقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق وقوته التصويتية كما يؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق

كان الاعضاء يدفعون 75 من المائة بالعملة الوطنية والباقي من الحصة المتبقية بالذهب وعدلت فيما بعد وأصبح البلد العضو يدفع 75 من المائة بالعملة الوطنية والباقي بالعملة القابلة للتحويل والاستخدام {الدولار الامريكي}

وتحدد حصص الاككتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الاصليين بموجب صيغة تشمل على متغيرات اقتصادية هامة في الدخل القومي والأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات الاجنبية ومن هذا المنطلق تحسب على اساسه قوة العضو التصويتية فلكل عضو 250 صوت مستحق مضاف اليها صوت واحد مقابل كل 100 الف وحدة حقوق سحب خاصة

ومن هنا نجد ان البلدان القوية هي المهيمنة على الصندوق وسياساته تدرج في استراتيجيتها العامة وانه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة فهي مجرد تابعة في قراراتها فتستحوذ خمسة دول على اكثر من 39 من الحصص والأصوات وهي الوم ا 17 من المائة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا ب22 من المائة وإذا اضعنا مجموعة اخرى من دول الاتحاد الاوربي نجد 12 دولة تستحوذ على اكثر من نصف الاصوات ومن الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول وعددها 178 دولة سوى على اقل من نصف الحصص والأصوات وهذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة الدول القوية المهيمنة

### 3-الاقتراض

يعتبر الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسي المتمثل في حصص الاعضاء الذي يلجا اليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه.

وقد لجأ الصندوق الى هذا المصدر اعتبارا من سنة 1962 وتم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض عبر الزمن حيث اعتمد المجلس التنفيذي في جانفي 1982 المبادئ التوجيهية للاقتراض التي تضبط طبيعة الاقتراض وشروطه.